



مكاسب جديدة وفرص جديدة لحقوق المرأة في الخليج العربي

سانيا كيلبي

مقدمة

بينما تمر مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعملية الصعبة لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي، تقف حالة عدم مساواة المرأة بشكل خاص كعقبة هائلة. وتقدم هذه الدراسة تقارير مفصلة وتصنيف كمي لحالة حقوق المرأة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وهي الجزء الأول من مشروع أكبر لدراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل، ستكتمل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009. وعلى الرغم من أن الدراسة تشير إلى استمرار النقص الكبير في حقوق المرأة في كل دولة من دول منطقة الخليج وإلى أنه منعكس بشكل خاص في كل جانب من مجتمعاتها، كما تشمل النتائج التي توصلت إليها التقدم الملحوظ الذي أحرز على مدى السنوات الخمس الماضية، وخصوصاً فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والسياسية.

وليست دول الخليج العربية، ولا الشرق الأوسط ككل، المنطقة الوحيدة في العالم التي تعاني فيها المرأة من عدم المساواة. فلا تزال المرأة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأمريكا الشمالية تواجه تمييزاً وعقبات كبيرة أمام إدراك حقوقها بشكل كامل. غير أن تلك الفجوة القائمة بين حقوق الرجل وحقوق المرأة، في دول الخليج العربية، كانت الأكثر وضوحاً وضخامة. وكانت دول الخليج الأسوأ أداءً تقريباً في كل مجالات الموضوعات التي جرى بحثها في دراسة *حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة* التي أجرتها مؤسسة فريدوم هاوس في عام 2005، حيث كان سجلها سيئاً على نحو خاص في الفئات المتعلقة بتحليل الحقوق القانونية والحماية من التمييز والحقوق السياسية وكذلك الحقوق الشخصية للمرأة واستقلاليتها.

وتفصيل التقارير الخاصة بالدول في هذه الطبعة كيف أن المرأة في أرجاء الخليج لا تزال تواجه تمييزاً منتظماً في كل من القوانين والعادات الاجتماعية. ولا تزال المبادئ المجتمعية الراسخة بشدة، والمصحوبة بتفسيرات محافظة للشريعة الإسلامية، تنزل بالمرأة إلى وضع تابع. والمرأة في المنطقة أقل تمثيلاً على نحو ملحوظ في المناصب العليا في السياسة والقطاع الخاص، وهي غائبة تماماً في القضاء في بعض البلدان. وربما تواجه المرأة تمييزاً يستند إلى النوع الاجتماعي، بشكل أكثر وضوحاً، في قوانين الأحوال الشخصية التي تنظم الزواج والطلاق وحضانة الأبناء والميراث وجوانب أخرى من حياة الأسرة. وتعلن قوانين الأسرة في أرجاء المنطقة أن الزوج هو رب الأسرة وتعطي الزوج السلطة على حق الزوجة في العمل والسفر، ولزم الزوجة على وجه التخصيص في بعض الحالات بطاعة زوجها. ولا يزال العنف الأسري كذلك مشكلة كبيرة.

ومع هذا، اتخذت خطوات مهمة في كل دولة على مدى السنوات الخمس الماضية لتحسين وضع المرأة. وفي عام 2005، حصلت المرأة في الكويت على الحقوق السياسية نفسها التي حصل عليها الرجل، التي مكنتها من التصويت والترشح في الانتخابات البرلمانية في العام التالي. وجرى تعيين أول امرأة قاضية في البحرين وفي الإمارات العربية المتحدة في عام 2006 وعام 2008، على الترتيب، مما أقر سابقة مهمة بالنسبة لباقي المنطقة. وعلاوة على ذلك، نظر إلى تنظيم قوانين الأسرة في قطر والإمارات كخطوة أخرى للأمام، وفي السابق، كان يبت في قضايا الأسرة استناداً إلى تفسير كل قاض للشريعة. وأصبحت المرأة مشاركة بشكل وضوحاً في الحياة العامة والتعليم والأعمال في كل بلدان الخليج، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، منذ عام 2003. كما حصلت المرأة على قدر أكبر من الحرية في السفر للخارج باستقلالية، حيث ألغيت القوانين التي تلزم المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر في البحرين وقطر أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وحدث التغيير الإيجابي في قطر والإمارات نتيجة لإرادة سياسية متزايدة في التعامل مع قضية حقوق المرأة، وكذلك نتيجة للتأييد من قبل نساء يتمتعن بنفوذ قوي ولديه ارتباط قوي مثل الشبيخة موزة، زوجة أمير قطر. ويقود الجزء الأكبر من الإصلاح في الكويت والبحرين والسعودية الجهود القوية على مستوى التنظيمات القاعدية للنشطين في مجال حقوق المرأة ومحامين وصحفيين. وشجعت دفعة في وقت سابق لتحسين نوعية تعليم المرأة، مصحوبة بوجود متزايد للمرأة في مجال العمل عدداً متزايداً من النساء على المطالبة بحقوق أكبر في مجالات أخرى من الحياة، بما في ذلك السياسة والأسرة.

ومع هذا، أبطأ التقدم، في كل البلدان التي جرت دراستها تقريباً، نتيجة لغياب المؤسسات الديمقراطية ولعدم وجود قضاء مستقل وغياب حرية تكوين الجمعيات والاجتماع. فالقواعد التي تقيد بشكل مفرط تشكيل منظمات للمجتمع المدني تجعل من الصعب للغاية على المدافعين عن المرأة أن ينظموا حملات ويضغطوا على الحكومة بشكل مؤثر من أجل حقوق موسعة. كما يعوق نقص البحوث والبيانات جهود المنظمات غير الحكومية والنشطين في الدفاع عن حقوق المرأة. وفي النهاية، فإن إقرار قوانين جديدة تكفل حقوقاً متساوية للمرأة لا يعني الكثير إذا لم تطبق سلطات الدولة هذه القوانين بشكل كامل. وتهدد الاتجاهات الأبوية المستمرة والتحيز والميول التقليدية للقضاة الرجال، في أرجاء المنطقة، بتقويض أشكال الحماية القانونية الجديدة هذه.

وأحد التحديات الكبيرة التي تواجهها حقوق المرأة في منطقة الخليج قضية العاملات المهاجرات. وعلى الرغم من أنهن يمثلن نسبة كبيرة من السكان النساء في هذه البلدان، وخصوصاً في الإمارات وقطر والكويت، إلا أنهن كثيراً ما يتعرضن للإساءة على أيدي أصحاب العمل في القطاع الخاص بسبب حواجز اللغة ونقص التعليم بخصوص حقوقهن ولعدم توافر الحماية في ظل قوانين العمل الوطنية. وفي كثير من الحالات، تواجه العاملات المهاجرات ظروفاً شبيهة بالعبودية عند انخراطهن في الخدمة في المنازل: فحريتهن في التنقل مقيدة ويصادر أصحاب العمل جوازات سفرهن بطريقة غير مشروعة لمنعهن من الهروب، ويتعرضن لإساءة لفظية وبدنية. وأسست العديد من البلدان، في السنوات الأخيرة، أشكالاً للحماية القانونية الأساسية للعاملين في الخدمة المنزلية؛ ومع هذا، فمن السابق لأوانه الحكم على فاعلية هذه الإجراءات.

ومن بين الاستنتاجات والتطورات الأخرى ما يلي:

- كما قدرت هذه الدراسة، تتمتع المرأة في البحرين بأكبر درجة من الحرية في منطقة الخليج، تليها المرأة في الكويت والإمارات وقطر وسلطنة عمان؛ وتأتي المرأة السعودية بعد ذلك بفارق كبير.
- وتحسنت حقوق المرأة في السعودية تحسناً طفيفاً. ويمكن للمرأة الآن أن تدرس القانون وأن تحصل على بطاقة هوية خاصة بها، وتنزل في الفنادق بمفردها، وأن تسجل شركة دون أن تثبت أولاً أنها عينت رجلاً لإدارتها. ومع هذا، تظل الدرجة الإجمالية للحرية التي تتمتع بها من بين الحريات الأكثر تقييداً في العالم.
- وحققت المرأة في الكويت أكبر مكاسب من أي دولة خليجية أخرى من حيث مشاركتها الاقتصادية. ونسبة المرأة المشاركة في قوة العمل تزايدت بنسبة خمسة في المائة منذ عام 2003.
- ووضعت سلطنة عمان قانوناً جديداً خاصاً بالإثبات بقضي بمساواة شهادة المرأة بشهادة الرجل أمام المحاكم في معظم الحالات. وقد يكون هذا القانون، إذا طبق بطريقة سليمة، مثالا لكثير من البلدان العربية، حيث تعامل شهادة المرأة كنصف شهادة الرجل.

النتائج الرئيسية

حددت مؤسسة فريدم هاوس في طبعة 2005 من تقرير حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة معقدة من العقبات التي كانت التي كانت تحول دون تمتع المرأة بالمجموعة الكاملة من حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والقانونية. وبينما لا يزال معظم هذه المشكلات قائماً، فإن هذه الدراسة والبيانات المصاحبة لها تظهر أن العديد من المكاسب المهمة تحققت في السنوات الأخيرة.

التمكين الاقتصادي يتزايد رغم التحديات المستمرة

تمتعت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، نظرا لمواردها الطبيعية الوفيرة، بنمو لا سابق له وبتنمية حديثة، وتمر في الوقت الحالي بعملية تحول. ولا يمكن لأثار هذه التغييرات على المرأة وحقوقها أن تمر دون أن تكون ملحوظة.

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

والمرأة اليوم ممثلة بشكل أفضل في قوة العمل، في كل الدول تقريبا، وتلعب دورا في مكان العمل أكثر بروزا مما كان عليه الوضع قبل خمسة أعوام. ففي الكويت، على سبيل المثال، تزايدت نسبة البالغات اللاتي يعملن في وظائف من 46 في المائة في عام 2003 إلى 51 في المائة في عام 2007. وكذلك، تزايدت نسبة المرأة العاملة بمقدار أربعة في المائة في عام سلطنة عمان (إلى 25 في المائة) وبنسبة ثلاثة في المائة في الإمارات (إلى 41 في المائة) خلال الفترة ذاتها تقريبا. ومع هذا تظل هذه الأرقام متدنية بشكل واضح. إذا يجري تشغيل أكثر من 80 في المائة من الرجال في سن العمل في كل دولة، رغم أن هذه الأرقام ظلت ثابتة على مدى السنوات الخمس الماضية.

والعدد المتزايد هو نتيجة على ما يبدو للتعليم المتزايد وللفرص التعليمية وللاتجاهات الثقافية التي تتغير ببطء وللسياسات الحكومية التي تستهدف تقليص الاعتماد على العمل الخارجي. وعلى الرغم من أن المجتمع ككل يميل إلى أن ينظر إلى الوظيفة الرسمية وقطاع الأعمال كأنشطة للرجل، وبدأ أولياء الأمور والأزواج أيضا بالاعتماد أكثر على الدعم المالي المقدم من بناتهم وزوجاتهم. وفي البحرين، قال العديد من النساء اللواتي أجريت مقابلات معهن في إطار هذه الدراسة بأن فرصهن في الزواج ستزداد إذا حصلن على وظيفة دائمة، لأن "الشبان في هذه الأيام يبحثون عن زوجة قادرة على المساعدة في نفقات الأسرة".

وأحد المزايا المهمة التي تحصل عليها المرأة من الوظيفة هي درجة من الاستقلال المالي عن العائلة والزوج، وهو شيء افتقرن إليه في السابق. وتبحث المطلقات أو الأرمال على نحو متزايد على وظيفة لدعم أنفسهن بدلا من الاعتماد على عائلتهن الأكبر. ومع بلوغ معدلات الطلاق في عام 2005 إلى 46 في المائة في الإمارات و38 في المائة في قطر و33 في المائة تقريبا في الكويت والبحرين، تنظر المرأة على نحو متزايد لهذا الدخل المستقل كضمانة أساسية ضد انهيار زيجاتهم. وسواء كانت المرأة متزوجة أم لا، تقول المرأة العاملة إنها بدأت تنال قدرا أكبر من الاحترام، وأصبح لها صوت أعلى في عائلتها لأنها تساهم في الدعم المالي.

والسياسات الحكومية التي تستهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية في معظم بلدان الخليج دفعت الشركات إلى البدء في توظيف النساء بقوة لشغل الحصص التي تفررت حديثا للعاملين من المواطنين. وفي الإمارات، على سبيل المثال، لم تعد وزارة العمل بإصدار تصاريح عمل للأجانب العاملين في أعمال السكرتارية أو موظفي العلاقات العامة أو موظفي الموارد البشرية، مما أدى بالتالي إلى أن تشغل الإماراتيات هذه الوظائف الجديدة. وفي سلطنة عمان، كان لسياسة "إحلال السلطنة عمانيين محل الأجانب" تأثير إيجابي بشكل خاص على المرأة الفقيرة والأقل تعليما والتي باتت في مقدورها أن تحصل على وظيفة كعاملات نظافة وممرضات في المستشفيات وعاملات في المطبخ، مما أتاح لهن دعم أنفسهن في مواجهة الصعاب الاقتصادية وإعطائهن دور جديد في المجتمع.

على الرغم من أن هذه السياسات زادت العدد الإجمالي للمرأة العاملة، إلا أنها سلطت الضوء كذلك على القيود الثقافية المفروضة على المهنيات. ويشكو كثير من النساء من صعوبة الترقى في الوظائف إلى ما بعد مستوى الالتحاق على الرغم من مؤهلاتهن وأدائهن، مما يؤدي إلى إدراك شائع بأن النساء يوظفن فقط للوفاء بالحصص التي حددتها الحكومة. وفي الواقع، وكما لوحظ في التقرير الخاص بالإمارات، فإن هذه السياسات أدت إلى "أرضية صعبة" بالنسبة للمرأة الشابة والطموحة. ولا يوجد سوى عدد قليل جدا من النساء في وظائف الإدارة العليا والوظائف التنفيذية في أرجاء المنطقة، بسبب التصورات الثقافية القابلة للجدل بأن المرأة أقل قدرة وأقل عقلانية وأنه يناسبها أكثر تحمل مسؤوليات في البيت.

وتحصل المرأة في أرجاء المنطقة على دخل أقل من دخل الرجل رغم قوانين العمل التي تقرر أجراً متساوياً لنفس النوع من العمل وفرصاً متساوية للتدريب والترقي. وعلى الرغم من أن هذه القوانين ضرورية، إلا أنه كثيرا ما يتم انتهاكها فيما يتعلق بالمرتبات والحوافز الوظيفية مثل المخصصات أو القروض المخصصة للسكن لكبرا المسؤولين. ويمكن للمرأة في معظم البلدان تقديم شكاوى من التمييز لهيئات حكومية، ولكن هذه الهيئات تفتقر غالبا للقدرة على التحقيق في حالات التمييز أو في فرض عقوبات ضد الانتهاكات من قبل أصحاب العمل، مما يجعل ما تفعله عديم الفاعلية بشكل عام.

ولا يزال العديد من الأعراف الثقافية السائدة منذ فترة طويلة والمتعلقة بالمهن المناسبة للمرأة معززا في القانون. وتحظر قوانين العمل في كل دولة في المنطقة فعليا تكليف المرأة بأعمال خطيرة أو أعمال شاقة أو الأعمال التي قد تعتبر ضارة بصحتها أو معنوياتها. وتحظر دول الخليج الست عمل المرأة ليلا، باستثناء العاملات في المجال الطبي أو مجالات أخرى محددة. وبينما ينظر إلى هذه الشروط محليا كوسيلة لحماية المرأة، إلا أنها تعامل المرأة فعليا كقاصر أو غير قادرة على اتخاذ قرارات فيما يتعلق بسلامتها ويجري تحميل ولي أمر المرأة المسؤولية إذا انتهكت القوانين. ونظرا لأن معظم المواطنات يخترن العمل في القطاع العام لأن ساعات العمل أقل والأجر أفضل، إلا أن هذه القيود لا تؤثر على عدد كبير من النساء. وعلى الرغم من هذا، أكدت قوانين العمل الجديدة في الإمارات والبحرين والكويت وقطر أثناء الفترة محل الدراسة هذه القواعد من جديد.

التمكين الاقتصادي يتزايد رغم التحديات المستمرة

وكان التعليم مجالاً رئيسياً للتقدم الذي أحرزته المرأة في المنطقة وهو وسيلة مهمة لتقدمها نحو قدر أكبر من المساواة. وحققت المرأة في كل دول الخليج الست مكاسب كبيرة في الحصول على التعليم والتعلم والالتحاق بالجامعة ومجموعة الموضوعات الدراسية المتاحة لها. واستمر ذلك التوجه، معظم الوقت، على مدى السنوات الخمس الماضية. وتزايد معدل إتمام التعليم الابتدائي بالنسبة للفتيات بنسبة 15 في المائة في الإمارات و12 في المائة في قطر و3 في المائة في سلطنة عمان. وعلاوة على ذلك، فإن قطر والإمارات لديهما الآن أعلى نسبة في العالم لالتحاق الإناث بالجامعات مقارنة بالذكور، حيث فاق عدد الإناث عدد الذكور بمعدل ثلاثة إلى واحد.

وعلى الرغم من أن المرأة تلقى بشكل عام تشجيعاً على الدراسة في المجالات التي تناسب المرأة تقليدياً مثل التعليم والرعاية الصحية، إلا أنها بدأت الدخول في مجالات جديدة من بينها الهندسة والعلوم. وعلى سبيل المثال، قبلت النساء في قطر لأول مرة في عام 2008 في مجالات الهندسة المعمارية وهندسة الكهرباء والهندسة الكيميائية. وفي السعودية، بدأت ثلاث مؤسسات تعليمية في السماح للمرأة بدراسة القانون في عام 2007، برغم أنه لم يسمح لأخريات بالعمل كمستشارات قانونيات ولا يزال محظوراً على المرأة العمل كقاضية وكمحامية في المحاكم.

ورغم التحسينات، لا تزال هناك عقبات عديدة أمام المساواة الحقيقية بين الجنسين في التعليم. ويطلب من المرأة في الكويت وعمان تحقيق متوسطات أعلى في الدرجات من أجل الالتحاق لمجالات دراسية معينة في المرحلة الجامعية. وعلى سبيل المثال، يتعين على الطالبات في الكويت أن يحصلن على متوسط عام قدره 3,3 درجة كي يتسنى قبولهن في قسم الهندسة. بينما يحتاج الطلاب الذكور إلى 2,8 درجة فقط. وبينما تشكل المرأة تقريباً ثلثي الجسد الطلابي في الكويت، يفسر مسئولو الجامعة التفاوت في شروط القبول بأنه "تميز إيجابي"، يستهدف زيادة النسبة المئوية للطلاب الذكور في حقول دراسية معينة. وعلاوة على ذلك، لا يزال الفصل بين الجنسين سارياً في الجامعات بدرجة كبيرة، في معظم البلدان التي جرت دراستها. وليس واضحاً إلى أي مدى يؤثر الفصل بين الجنسين على نوعية التعليم، ولكن عدد وتنوع الفصول الدراسية المقدمة للطلاب الذكور، على الأقل في بعض البلدان ومن بينها السعودية، أكبر بكثير من تلك المتاحة للمرأة.

الحماية من العنف الأسري لا تزال في حدها الأدنى

وبينما لا يوجد مكان في العالم يخلو تقريباً من الإساءات التي تحدث في إطار الأسرة، إلا أن بلدان الخليج، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل، تشكل استثناءً فيما يتعلق بمجموعة القوانين والممارسات والعادات التي تشكل عقبات رئيسية في طريق حماية المرأة ومعاقبة المسيئين. والإساءة البدنية محظورة بشكل عام، ولكن لا توجد دولة في منطقة الخليج توفر حماية من العنف الأسري أو اغتصاب الزوج لزوجته. وتشمل العوامل الأخرى غياب مساءلة الحكومة وغياب الحماية الرسمية للحقوق داخل البيت والوصفات الاجتماعية التي تلصق بالضحية إذا كانت امرأة بدلاً من الجناة.

ولم تجر أي دراسات شاملة عن طبيعة ونطاق العنف الأسري في دول الخليج، باستثناء البحرين. ومع هذا، يعتقد أن الإساءات منتشرة على نطاق واسع في كل دولة من دول المنطقة، حيث يجري التستر بشكل كامل على وجودها من قبل العائلة وبإبقائها داخل العائلة. فكثير من النساء يشعرن بأنه ليس في مقدورهن مناقشة أوضاعهن الشخصية بدون الإضرار بشرف عائلاتهن وبسمعتهم. ونتيجة لذلك، نادراً ما تحاول المرأة التي تعرضت لإساءة تقديم شكوى لدى الشرطة. وعندما تختار طلب حماية الشرطة، فإنها كثيراً ما تواجه ضباطاً يرفضون التدخل فيما يعتبر شأن عائلي أو يشجعون المصالحة على اتخاذ إجراء قانوني. وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، فإن قوانين الولاية تجعل من الصعب للغاية على المرأة على الزوجات اللاتي يتعرضن للضرب العثور على ملاذ. وعلى سبيل المثال، تشير هذه الدراسة إلى حالة فتاة طلبت حماية الشرطة بعد أن تعرضت لمضايقات جنسية من والدها، ولم يحدث إلا أن أعادتها الشرطة وطلبت منها إحضار والدها لتقديم شكوى.

واتخذ كثير من البلدان خطوات محدودة لمحاربة العنف الأسري، في السنوات الخمس الماضية. وفي الإمارات العربية المتحدة، افتتح في دبي في عام 2007 أول ملجأ ترعاه الحكومة لضحايا العنف الأسري تحت إشراف مؤسسة دبي للمرأة والطفل. والملجأ مزود بقدره سكنية ويقدم مساعدة قانونية للضحايا ويقدم تدريباً للشرطة حول كيفية التعامل مع حالات العنف الأسري. وبينما يعد هذا علامة على التقدم، إذ أنه يشير إلى اعتراف رسمي بأن المشكلة موجودة، فإن وجود ملجأ واحد لا يكفي بشكل واضح لاحتياجات الإمارة والبلاد كلها.

وفي البحرين، يتزايد عدد المنظمات غير الحكومية التي تقدم الدعم لضحايا العنف الأسري بشكل مضطرد وهناك عدد متزايد من النساء على وعي فيما يبدو بوجود هذه المنظمات وبالخدمات التي تقدمها. وافتتح العديد من الملاجئ

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجديدة في السنوات الخمس الماضية وأصبح المجتمع المدني أكثر نشاطا في جهوده الدعوية. كما حظيت فصية العنف الأسري بقدر أكبر من الاهتمام في قطر والسعودية، ولكن لم تتضح الخطوات العملية التي تعتمزم الحكومتان اتخاذها لمحاربة المشكلة. وفي الكويت، لا يوجد ملجأ أو مركز لدعم ضحايا الانتهاكات التي تحدث في نطاق الأسرة.

صعود الحقوق السياسية في ظل معايير إقليمية متدنية

ويقدر المواطنون رجالا ونساء، في أرجاء منطقة الخليج، السلطة لتغيير حكومتهم بطريقة ديمقراطية ولا يمثلون سوى حقوق محدودة في التجمع السلمي وحرية التعبير. وطبقا لتقرير *الحرية في العالم*، تقييم الحقوق السياسية والحريات المدنية الذي تصدره مؤسسة فريدوم هاوس سنويا، لم يحصل أي من بلدان الخليج على تصنيف "حر" وليس من بينها من يوصف بأنه ديمقراطية انتخابية.

ومع هذا، حققت المرأة مكاسب ملحوظة على مدى السنوات الخمس الماضية في قدرتها على التصويت والترشح للانتخابات، وشغل مناصب حكومية رفيعة، والضغط على الحكومة من أجل الحصول على حقوق أوسع، على الرغم من الغياب الإجمالي في الحريات. وكانت هذه الإصلاحات أكثر وضوحا في الكويت، حيث حصلت المرأة على الحقوق السياسية نفسها التي حصل عليها الرجل في عام 2005، ومارست تلك الحقوق في لأول مرة في الانتخابات البرلمانية في عام 2006. وعلى الرغم من عدم فوز أي من 27 مرشحة خاضت الانتخابات في ذلك العام، اقترب العديد منهن من الفوز ومن المتوقع أن تتحسن فرص المرأة بينما تحصل على مزيد من التدريب وتحصل على خبرة في الحملات والسياسة الانتخابية.

وفي الإمارات، جرى تعيين ثمانية نساء ونجحت امرأة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي المكون من 40 عضوا، وهو هيئة استشارية لحكام الإمارات السبع الذين يتوارثون الحكم. وفي السابق، لم تعين أي امرأة في المجلس الذي كان يحكم الإمارات، وحتى عام 2006، يعينون جميع أعضائه بأعداد تتناسب مع سكان كل إمارة. وفي بلدان أخرى مثل عمان والبحرين، عينت الحكومة عددا متزايدا من النساء في مناصب لا تشغل عن طريق الانتخاب، من بينها مناصب وزارية ودبلوماسية. وبالإضافة إلى شغل مناصب في السلطتين التنفيذية والتشريعية، يسمح للمرأة في الإمارات والبحرين في الوقت الحالي بالعمل كقاضية وكمدعية. وعلى الرغم من أن المرأة لا تزال أقل تمثيلا في الأدوار السياسية والقيادية، فإن حضورها المرئي المتزايد في الحياة العامة قد يساعد في تغيير الثقافات التي ينظر فيها للرجل فقط باعتباره القائد ومنتخب القرار.

واستطاع المدافعون عن المرأة في كثير من البلدان الضغط من أجل حقوق موسعة بقدر أكبر من الفاعلية في السنوات الأخيرة، بالعمل من خارج الحكومة، على الرغم من القيود المستمرة على حرية الاجتماع. وكان هذا واضحا بشكل خاص في الكويت، حيث اضطلع النشطون بالدور الرئيسي في حث الحكومة على منح المرأة حقوقا سياسية متساوية. وفي السعودية، يوسع عدد متزايد من الصحفيين والمدافعين الحدود المجتمعية ويطالبون بمزيد من الحقوق. وعلى سبيل، نظمت لجنة المطالبة بحق المرأة في قيادة السيارة، في عام 2007، حملة توقيعات على التماس موجه للملك، دفعت الحكومة إلى إعادة تقييم الحظر الذي تفرضه على قيادة المرأة للسيارة. وأعلنت في عام 2008 أنه سيسمح للمرأة بقيادة السيارة في غضون عام. ومع هذا، تمثل القيود على المنظمات المدنية أحد العقبات الرئيسية أمام توسيع حقوق المرأة، لأن النشطين غير قادرين على التعبير عن آرائهم دون خوف من الاضطهاد.

التمييز القانوني مستمر بعد تحسينات معتدلة

في عام 2004، انضمت قطر للبحرين وسلطنة عمان في الموافقة على بند قانوني يوضح أنه لن يكون هناك تمييز على أساس النوع. وبينما لا يوجد في دستور الكويت ولا دستور الإمارات أي بند خاص بعدم التمييز، فإنهما يعلنان أن "جميع المواطنين متساوون أمام القانون". والسعودية هي الدولة الوحيدة التي يفقر دستورها إلى بند يلزم الحكومة بسياسة عدم التمييز.

وبغض النظر عن الضمانات الدستورية، تواجه المرأة في أرجاء المنطقة أشكالا قانونية للتمييز المنظم وتتخلل كل جانب من جوانب الحياة. وعلى سبيل المثال، لا تتمتع المرأة في أي من دول الخليج بحقوق المواطنة والجنسية التي يتمتع بها الرجل، والتي قد يكون لها نتائج خطيرة بالنسبة لاختيار الشريك في الزواج. وبموجب هذه القوانين، يمكن للرجل أن يتزوج من أجنبية وهو يعلم أنه يمكن لشريكته أن تصبح مواطنة وأن تحصل على المزايا المرتبطة بذلك. وعلى النقيض، لا يمكن للمرأة التي تتزوج من أجنبي نقل جنسيتها لزوجها أو لأبنائها. ويتعين على الأبناء من هذا الزواج

حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الحصول على تصاريح إقامة خاصة، يتم تجديدها سنوياً، من أجل الانتظام في المدارس العامة، والتأهل للحصول على منح للدراسة في الجامعة والعثور على وظيفة.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، لم يجعل سوى عدد قليل من الدول، حصول الأزواج الأجانب للمواطنات والأبناء على الجنسية ممكناً، وفي ظل ظروف محددة للغاية. وأتاحت تعديلات لقانون الجنسية في السعودية، في عام 2007، لأبناء الأمهات السعوديات من آباء غير سعوديين التقدم للحصول على الجنسية السعودية بمجرد بلوغهم 18 عاماً، ولكن لا يمكن للبنات اللاتي أصبحن في وضع مماثل الحصول على الجنسية إلا من خلال الزواج من سعودي. وفي البحرين، حصل أكثر من 370 من أبناء بحرانيات من آباء غير بحرانيين على الجنسية البحرينية في عام 2006، ولكن كان هذا قرار اتخذ لغرض معين وفي حدود حرية التصرف الممنوحة للملك، ولا يوجد ما يضمن أنه سيتكرر في المستقبل. وبينما تمثل بعض هذه الإجراءات تحسينات متواضعة، فإن النطاق الواسع للتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في حقوق المواطنة يظل دون تغيير إلى حد كبير.

وجعلت المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة، لاسيما في البحرين والكويت، عدم المساواة في حقوق الجنسية كواحدة من قضاياها الرئيسية، ومارست ضغوطاً نشطة على حكوماتها من أجل الإصلاح. ومع هذا، يعتقد كثيرون في المنطقة أنه إذا تغيرت هذه القوانين فإن الرجال الأجانب "سيخدعون ويغون" المواطنات بسهولة من أجل الحصول على الجنسية والاستفادة من المزايا الاجتماعية التي تمنحها.

وبالإضافة إلى الجنسية، تواجه المرأة أيضاً قيوداً قائمة على أساس النوع الاجتماعي في قوانين العمل، وقد تحرم بشكل قانوني من العمل في وظائف معينة، وتتعرض لتمييز في مزايا العمل وقوانين التقاعد. ومع هذا، فإن انعدام المساواة بين الجنسين أشد وضوحاً في قوانين الأحوال الشخصية، التي تضع المرأة في وضع أدنى في الزواج والأسرة، وتعلن الزوج كرب للأسرة، وتلزم الزوجة في حالات كثيرة بطاعة زوجها. ويسمح للزوج، بموجب قوانين الأسرة في كل بلدان الخليج الست، بأن يطلق زوجته في أي وقت، دون ذكر السبب، ولكن يتعين على الزوجة التي تطلب الطلاق إما أن تلبى شروطاً محددة بدقة ومرهقة، أو أن ترد على الرجل مهرة من خلال ممارسة تعرف بالخلع. وعلاوة على ذلك، تحتاج المرأة إلى توقيع ولي الأمر أو حضوره لإتمام إجراءات الزواج، مما يقيد من حريتها في اختيار الزوج. ولا توجد في البحرين ولا في السعودية قوانين للأحوال الشخصية، مما يسمح للقضاة باتخاذ قرارات تتعلق بأمور عائلية استناداً لتفسيرهم الخاص للشريعة.

وندافع المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة في البحرين عن وضع قوانين للأحوال الشخصية لما يقرب من عقدين. وقدم للبرلمان مشروع قانون في كانون الأول/ديسمبر 2008 وتجري مراجعته من قبل المسؤولين ذوي الصفة؛ وتأتي أشد معارضة لإقراره من قبل الجماعات الإسلامية الشعبية المحافظة. وجرى تقنين الأحوال الشخصية في كل من الإمارات وقطر لأول مرة في عاني 2005 و2006، على التوالي. ورغم أن القوانين الجديدة تحتوي على أحكام معينة تمنح المرأة حقوقاً إضافية وينظر إليها كتطور إيجابي، فإن الكثير من البنود قننت ببساطة صور التفاوت التي كانت موجودة من قبل.

وينطوي العديد من التعديلات القانونية الأخرى على مدى السنوات الخمس الماضية على إمكانية تحسين حقوق المرأة، إذا طبقت بشكل سليم. وعلى سبيل المثال ألغيت القوانين التي تلزم المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر للسفر في البحرين وقطر. وتقدمت الحكومة في سلطنة عمان في عام 2008 بقانون يقضي باعتبار شهادة المرأة وشهادة الرجل أمام المحاكم متساوية، رغم أنه لم يتضح إلى أي مدى سيطبق هذا على قضايا الأحوال الشخصية. وسيحظر مشروع لقانون العمل في الإمارات، إذا أقر، التمييز بين الأشخاص المتساوين في المؤهلات وسيحظر إنهاء عمل المرأة بسبب الزواج أو الحمل أو الولادة.

ومع هذا، فإن التوجهات الأبوية السائدة، في أرجاء المنطقة، والتحيز والميول التقليدية للقضاة والمحامين وموظفي المحاكم الرجال - وكذلك غياب أي قضاء مستقل قادر على تدعيم الحقوق الأساسية على الرغم من الضغوط السياسية والمجتمعية - تهدد بتقويض أشكال الحماية القانونية الجديدة هذه. وإذا لم تطبق آليات فعالة للشكوى وإذا لم يجر تدريب الموظفين القضائيين للتدريب المناسب على تطبيق العدالة على نحو متجرد من التحيز على أساس النوع، فإن القوانين الجديدة لن تحقق الأثر المطلوب. وعلاوة على ذلك، إذا لم يصبح النظام القضائي في كل دولة أكثر استقلالية ودقة ومهنية، ستستمر المرأة التي تتمتع بوضع اجتماعي مرتفع امتلاك قدرة أفضل للجوء للقضاء من المرأة الفقيرة والعاملات في الخدمة المنزلية.

.....

والهدف الشامل لهذه الدراسة هو تسهيل ودعم الجهود الوطنية والدولية لتمكين المرأة في دول الخليج. ونأمل في أن يثبت أن التقارير عن الدول والتصنيفات الكمية المتضمنة في المسح مفيدة بالنسبة لمن يعملون من أجل المساواة للمرأة في المنطقة، سواء داخل الحكومة أو خارجها، بالمساعدة على تحديد أولويات للإصلاح والتحفيز على مزيد من التحرك.

المؤلفة

سانيا كيللي باحثة كبيرة ومديرة تحرير في مؤسسة فريدم هاوس. وتعمل حاليا كمديرة لمشروع دراسة حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هذا النطاق، تدير فريقا يضم أكثر من 40 مستشارا دوليا يقيمون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأجرت السيدة كيللي في العام الماضي بحثا ميدانيا موسعا وأجرت مشاورات مع نشطين في حقوق المرأة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست. وحصلت درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كولومبيا وأشرفت على العديد من الدراسات المتعددة القوميات التي تبحث في أساليب الحكم الديمقراطي الرشيد وحقوق الإنسان.